الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

30 **مارس** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

«حقوق الإنسان» و«مودة» تتفقان على الحد من العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2063335

اتفقت هيئة حقوق الإنسان وجمعية مودة الخيرية أمس (الإثنين) على التنسيق بين الجهتين في دعم حماية حقوق الإنسان، خصوصاً ما يتعلق بالأسرة، وتنفيذ برامج توعوية للحد من العنف الأسري والمحافظة على الجوانب النفسية للمعنّفات، ووقع الاتفاق رئيس الهيئة الدكتور عواد العواد، ورئيس مجلس إدارة الجمعية الأميرة لولوة بنت نواف بن محمد.

ووفقاً للمذكرة تعمل الجمعية على تقديم الدعم الفني لإنشاء جمعية مستقلة لمعالجة قضايا العنف الأسري، والعمل على تطوير المراكز المتخصصة بتوفير الحماية للضحايا، وإضافة فئة العنف الأسري كفئة مستهدفة جديدة في إستراتيجية الجمعية، واشتملت مجالات التعاون على دراسة المقترحات التي تقدمها الجمعية في ما يتعلق بتطوير الأنظمة والتشريعات الخاصة بالأسرة والتي تتلاءم مع توجهات وأهداف الهيئة، وتبنيها والسعي لإقرارها، والمشاركة في الأبحاث والدراسات ذات الصلة بمراجعة الأنظمة واللوائح والإجراءات الخاصة بالقضايا الأسرية، إضافة إلى الحضور والمشاركة في الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل المتخصصة التي يقيمها أيّ من الطرفين وتختص بمعالجة قضايا الأسرة.

وتأتي الاتفاقية في إطار جهود التعاون مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني كونه يُعد ركيزة أساسية لتنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان، حيث وقّعت الهيئة منذ إنشائها عدداً من مذكرات التعاون والتفاهم في هذا الإطار.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«التجارة»: يُمنع إطلاق "خادمة" على العاملة المنزلية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1877726

شددت وزارة التجارة على أهمية الالتزام بالضوابط المنظمة للإعلان عن أنشطة الاستقدام وتقديم الخدمات العمالية الصادرة من وزارة المواد البشرية والتنمية الاجتماعية، وفق ما نصت عليه الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان، وقواعد ممارسة نشاط الاستقدام وتقديم الخدمات العمالية لدى الوزارة وذلك عند القيام بأي إعلان عن أنشطة الاستقدام وتقديم الخدمات العمالية.

وأكدت الضوابط على أنه يجب ألا يتضمن الإعلان على أي مفردات أو عبارات من شأنها المساس بكرامة العمالة الوافدة والعمالة المنزلية ومن في حكمهم، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر استخدام عبارات: (للبيع، للشراء، للتنازل)، وتستبدل بعبارة (نقل خدمات). وألّا يتضمن الإعلان عبارة (خادم أو خادمة)، وتستبدل بعبارة (عامل أو عاملة).

وتشدد الوزارة على عدم تضمين الإعلان نشراً لصور شخصية أو بطاقة هوية أو إقامة أو أية بيانات شخصية أخرى للعمالة الوافدة والعمالة المنزلية ومن في حكمهم. وألّا يتضمن الإعلان تحميل العامل أي تكاليف مالية مقابل نقل الخدمة بأي حال من الأحوال. وضرورة أخذ موافقة العامل قبل نقل الخدمة، وألّا يتضمن الإعلان الإشارة إلى تلقي ناقل الخدمة مبالغ مالية لنقل الخدمات بأي حال من الأحوال.

وتشدد الوزارة على أهمية التزام موفري الخدمة بضوابط الإعلان الإلكتروني، وأحكام الأنظمة ذات العلاقة، وأنه سيتم إيقاع العقوبات النظامية بحق أي مخالف ينشر إعلانا إلكترونياً يتضمن ما يمس حقوق وكرامة العمالة أو يخالف الأنظمة والتعليمات الخاصة بحقوق الإنسان.

تقسيم حضور الموظفين لمقرات العمل على 3 مجموعات.. و25٪ يعملون عن بعد.. وتعليق البصمة

«الموارد البشرية» تُعلن ساعات العمل للقطاع العام خلال شهر رمضان

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1877705

حددت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ساعات الدوام الرسمي خلال شهر رمضان المبارك، لتكون خمس ساعات يوميا، نظرا لاستمرار العمل داخل المقرات وفقا للإجراءات الاحترازية والوقائية لمنع تفشي وباء كورونا.

وقسمت الوزارة، حضور الموظفين إلى مقرات العمل خلال شهر رمضان على ثلاث مجموعات يفصل بينها ساعة، بحيث تبدأ المجموعة الأولى في التاسعة والنصف صباحا حتى الثانية والنصف ظهرا، والمجموعة الثانية من العاشرة والنصف صباحا حتى الثالثة والنصف عصرا، والمجموعة الثالثة من الحادية عشرة صباحا حتى الرابعة والنصف مساء.
كما حددت الوزارة مجموعة من الشروط فيما يتعلق بالعمل تمثلت في أن لا يتجاوز من يعملون عن بعد نسبة 25% من موظفي الجهة، استمرار الفئات الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالعمل عن بعد وفق تصنيف هيئة الصحة العامة (وقاية)، تمكين من يعملون عن بعد من أداء مهامهم من قبل الجهة الحكومية، استمرار حضور الموظفين وفق الدوام المرن، استمرار العمل بتعليق البصمة.

وزارة الداخلية تضيف 5 خدمات جديدة لمنصة "أبشر أفراد"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1877685

واصلت وزارة الداخلية التوسع في خدماتها الإلكترونية التي تقدمها عبر منصاتها المختلفة تسهيلًا للمواطنين والمقيمين، حيث أضافت للأحوال المدنية (5) خدمات جديدة لقائمة خدمات منصة " أبشر أفراد "، تمثلت في خدمة طلب تعديل المؤهل الدراسي، وخدمة طلب تصحيح الاسم باللغة الإنجليزية، وخدمة طلب تصحيح الحالة الاجتماعية، وخدمة طلب ربط السجلات المدنية للأبناء بالأم، وخدمة تحسين المطورة.
كما أطلقت النسخة المطورة من خدمة أشر الموجهة للصم وضعاف السمع، التي تتيح للموظف أو المستفيد التواصل عبر تقنية (QR Code) مع مترجم لغة الإشارة في مركز الاتصال المرئي الموحد من خلال نقاط الاتصال في كافة محطات تقديم الخدمة بالأحوال المدنية حول المملكة.
إضافة إلى ذلك أعلنت وزارة الداخلية انطلاق خدمات تسجيل واقعات الولادة والوفاة في ممثليات المملكة في الخارج، وستسهل الخدمة التي تنفذ من خلال الربط الإلكتروني بين وزارة الداخلية ووزارة الخارجية، على المواطنين المقيمين بالخارج من طلب تسجيل واقعات الولادة والوفاة التي تحصل لهم في الخارج من خلال ممثليات المملكة في الدول التي يقيمون بها.
كما أطلقت الوزارة الإصدار الثاني من منصة ميدان التي تعد أحد المنصات الأمنية المتكاملة لدعم قدرات العمل الأمني تقنيًا وأشرف عليها ونفذها كوادر وطنية من منسوبي وزارة الداخلية، واشتمل الإصدار الثاني للمنصة على (14) إجراءً إلكترونياً، من بينها قراءة الهوية الرقمية المحمولة، والاستفسارات الأمنية، والتحقق من تصاريح الحج والعمرة، ورفع الحوادث المرورية لأمن الطرق، وهوية رجل الأمن الإلكترونية.

الشورى ينظم حملة للتطعيم ضد فايروس كورونا لأعضائه ومنسوبيه

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30 مارس 2021م
https://www.alriyadh.com/1877675

نظم مجلس الشورى اليوم الاثنين حملة لتلقي لقاح فايروس كورونا (كوفيد-19) لأعضائه ومنسوبيه في مقر المجلس، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة ممثلة بالعيادة الطبية في مجلس الشورى، حيث تتيح هذه الحملة تلقي اللقاح لجميع أعضاء ومنسوبي المجلس الراغبين في تلقي اللقاح.

وتأتي هذه المبادرة في تدشين حملة لأخذ اللقاح ضد فايروس كورونا حرصاً من مجلس الشورى في سبيل توفير بيئة عمل مناسبة وصحية تراعي كافة الاجراءات الوقائية؛ تنفيذاً للتوجيهات الكريمة في هذا الصدد، وتزامناً مع ما تقوم به وزارة الصحة من حملة تطعيم شاملة ضد هذا الفايروس والتي تعد أكبر حملة تحصين في تاريخ المملكة لضمان توفير اللقاح حرصاً على سلامة المواطنين والمقيمين في كافة أنحاء المملكة، وبما يساهم في عودة الحياة الطبيعية والاستمرار في عجلة التنمية.

وأتاح مجلس الشورى لكافة أعضاءه ومنسوبيه التسجيل الالكتروني للاستفادة من حملة التطعيم بمقر المجلس مع مراعاة تطبيق الإجراءات الاحترازية الوقائية، وذلك من خلال تشكيل فريق عمل متكامل من الأمانة العامة والعيادة الطبية بالمجلس والإدارة العامة للعلاقات العامة والمراسم لمتابعة ترتيبات أخذ اللقاح بكل يسر وسهولة مع توظيف التقنية في إجراءات التسجيل والتنظيم للمواعيد.

وتلقى أعضاء المجلس ومنسوبيه الجرعة الأولى من اللقاح، تحت إشراف كادر طبي من العيادة الطبية في مجلس الشورى، وفقًا للإجراءات المتبعة، حيث تهدف الحملة إلى تعزيز اتخاذ الإجراءات الاحترازية لمكافحة الوباء والمحافظة على صحة كافة منسوبي مجلس الشورى.

يذكر أن هذه الحملة التي أقامها المجلس تأتي ضمن جهود حكومة المملكة لمواجهة جائحة كورونا، والحد من انتشارها، والمساهمة مع كافة الجهات والأجهزة الحكومية في تحصين المجتمع ضد هذا الفايروس.

من المنزل إلى المدرسة والعمل.. العنف الأسري يدمر الإنتاجية ويؤدي للاكتئاب

الشمري: عدم الارتياح في العمل يؤدي لقلة التركيز

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30 مارس 2021م
https://www.al-madina.com/article/725181

عادل القرني - الرياض

A A

لا شك أن الآثار المدمرة للعنف الأسري باتت لا تنحصر بين جدران المنزل، بل امتد تأثيرها السلبي ليصل إلى مدرسة الأبناء وعمل ووظائف الآباء، فنجد أن إنتاجية الموظف ترتبط مع العنف الأسري بعلاقة تناغمية ذات نتائج سلبية على مختلف الأصعدة سواء الاقتصادية أو الإنجاز في المهام وغيرها من الجوانب، لذلك تنبهت حكومة المملكة العربية السعودية ممثلةً بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى كل هذه الأخطار الناتجة عن ممارسة العنف الأسري، وبذلت جهودها لوأد الظاهرة من بدايتها قبل أن تمتد وتتشعب لكل مناحي وأوجه الحياة، وذلك عبر القوانين والأنظمة تارة، وعبرة التوعية والتثقيف تارة أخرى.

وحول هذا التأثير يقول عضو الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية "متعب الشمري": "إن الإنتاجية هي مصطلح اقتصادي وإداري المقصود به المعدل الذي يتم به معرفة الإنتاج، سواءً إنتاج شخص أو مجتمع أو مؤسسة أو دولة، وكلما زاد معدل الإنتاج تزيد الكفاءة والمبالغ المالية، حيث أن المقياس الذي يتم به معرفة الإنتاجية هو من خلال تقسيم معدل الناتج على عدد ساعات العمل، ويمثل العنصر البشري أهمية كبرى في زيادة إنتاجية الاقتصاد."

عائق كبير

وأضاف: "إن العنف بجميع أشكاله وأنواعه قضية خطيرة ومدمرة لتقدم وتطور المجتمعات، لذلك أثبتت الدراسات أن الأشخاص الذين يتعرضون للعنف هم أقل في الإنتاجية والتحصيل العلمي، سواءً في عملهم أو غيره عن الأشخاص الطبيعيين الذين ينعمون ببيئة مستقرة سواء كانت منزلية أو بيئة عمل."

وتابع "الشمري": "إن ممارسة العنف تؤثر في الإنتاجية، وتكون على جانبين رئيسيين مهمين؛ الأول منهما هو تعرض الموظف للعنف من قبل أصدقائه لفظياً أو نفسياً أو حتى من مديره، والثاني هو العنف الأسري الذي يولد من منزله، فهاذان الجانبان يُضعفان الإنتاجية."

وأشار إلى أن جميع الأبحاث في هذا السياق خرجت بنتائج موحدة تؤكد أن الموظف إذا عمل في بيئة عمل مُريحة يكون مُنتجاً.

أعراض ونتائج

وأوضح أن من أهم أسباب قلة تركيز الموظف وشعوره بالتوتر والقلق هي عدم ارتياحه في عمله، بجانب العمل في جو متوتر، مما يؤثر على الموظف ويجعله متوترًا، وبالتالي تقل إنتاجيته وقد يصاب بالاكتئاب الذي قد يؤدي إلى غيابه عن

عمله.

ولفت الشمري: "أما على الجانب الآخر وانعكاسات العنف الواقع داخل المنزل على إنتاجية الفرد سواء الموظف أو العامل أو المدرس وغيرها من المهن، فإن هذا التأثير سوف يكون واضحاً ومؤثراً نتيجة حالة عدم التوازن الكبير التي يكون فيها الشخص المعنف سواء من الناحية الجسدية إذا كان نوع العنف المتعرض له جسدياً أو نفسياً وعاطفياً وغيرها من أنواع العنف، والتي في المحصلة جميعها تؤدي إلى نتيجة واحدة وهي فقدان التوازن النفسي والعقلي، وهو ما يؤثر على تطور العمل، حيث تجد أن المرأة التي تتعرض للعنف الأسري تقل إنتاجيتها لعدة أسباب منها كما ذكرنا فقدان حالة التوازن، وكثرة الانقطاع عن العمل وغيرها من الأمور.

حلول واقعية

ولفت أيضاً إلى أن هناك مجموعة من الحلول التي تتصدى لمثل هذه القضايا؛ من خلال زيادة الوعي الثقافي والفكري بالتوعية عن طريق مؤسسات المجتمع المدني، من خلال التدريب والتأهيل وتقديم النصائح والإرشادات والمؤسسات التعليمية، لإيضاح سلبيات انتشار ظاهرة العنف الأسري، التي تعتبر من الأمراض الاجتماعية لضررها الكبير على المجتمع، ودراسة إنتاجية الأفراد ومعرفة سبب تقصير كل حالة ومعالجة ما هو مرتبط منها بالعنف.

كما يمكن الاعتماد على مركز بلاغات العنف الأسري التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية 1919 في الإرشاد والتوعية حول هذه القضايا، لتجنيب الأسر مخاطر التعنيف.

سيرة الضيف:

متعب الشمري

بكالوريوس إدارة أعمال جامعة الملك فيصل

مستشار أسري

عضو الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية

باحث دراسات في مركز الحوار الوطني

المشاركة في أعمال والبحوث الاجتماعية في مركز المشكاة والنبراس

مدرب معتمد للباحثين الميدانين

«الموارد البشرية»: 25 ٪ من الموظفين يعملون عن بُعد في رمضان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2063331

أصدر وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد الراجحي قراراً حول العمل خلال رمضان المبارك لهذا العام. وحدد القرار ساعات العمل الرسمية في رمضان للموظفين المشمولين باللائحة بخمس ساعات يومية تبدأ من العاشرة صباحاً وتنتهي الثالثة مساء.

وبيّن الراجحي في تعميمه أنه نظراً لاستمرار العمل بالإجراءات الاحترازية والوقائية في مقرات العمل لمنع تفشي وباء كورونا، ومنها تطبيق الدوام المرن على الموظفين في الجهات الحكومية، والالتزام بالبروتوكولات الوقائية في مقرات العمل في المستوى الاحترازي الأخضر وفق شروط أهمها ألا يتجاوز من يعملون عن بُعد نسبة 25% من موظفي الجهة مع استمرار الفئات الأكثر عرضة لخطر الإصابة بالعمل عن بُعد، وفق تصنيف هيئة الصحة العامة (وقاية)، وتمكين من يعملون عن بُعد من أداء مهامهم من قبل الجهة الحكومية، واستمرار حضور الموظفين وفق الدوام المرن، واستمرار العمل بتعليق البصمة، وتقسيم حضور الموظفين لمقرات العمل على 3 مجموعات يفصل بينها ساعة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

مستشارة أسرية: الزوجة الضحية الأولى للعنف ويليها الأبناء قالت: السعودية تعاملت مع المرأة بوصفها شريكًا مهمًّا في بناء المجتمع

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30 مارس 2021م
https://sabq.org/BcPC6L

تلعب المرأة دورًا بارزًا في كيان الأسرة؛ فهي الطاقة الكامنة وراء تقدُّم ونجاح أبنائها. وقد جاءت الشريعة الإسلامية بتكريم المرأة، ورفعت من شأنها، وحثَّت على نبذ العنف داخل الأسرة بكل أشكاله.
كما تحرص المملكة العربية السعودية والجهات المختصة على العمل على إزالة كل العوائق التي يمكن أن تشكِّل مظهرًا من مظاهر العنف ضد المرأة، وهو ما يظهر جليًّا في بعض المبادرات والبرامج التي تستهدف سلامة صحة المرأة النفسية، وكيان الأسرة والمجتمع.
وتفصيلاً، قالت عضو هيئة التدريس في العلوم الاجتماعية المهتمة بالعنف الأسري والمستشارة الأسرية "نورة العنزي": "تُعتبر المرأة خط الدفاع الأول في الأسرة؛ فهي الأم، والزوجة، والأخت، والمربية التي ينتج من تحت يديها الأطباء والمهندسون والعلماء. وإن أي هدف أو نجاح لن يتحقق إلا بمشاركة المرأة؛ فهي عنصر بنيوي ووظيفي في الأسرة وفي مؤسسات المجتمع."

وأضافت: "العنف ضد المرأة هو أي فعل يقع على المرأة، وينتج منه إيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي، أو أي شكل من أشكال المعاناة، مثل التهديد بهذه الأفعال، أو الإكراه، أو الإجبار، أو الحرمان من كل الحقوق، سواء وقعت ضمن إطار العلاقات الأسرية أو الاجتماعية أو المهنية."

وتابعت "العنزي": "هناك أشكال مختلفة للعنف ضد النساء في العالم. وقد أجمعت التقارير الدولية على وجود الأشكال الآتية للعنف: العنف الجسدي، والعنف الجنسي، والعنف النفسي، وما يرتبط بكل واحد منها. أما ما يضاف إلى تلك الأشكال من عنف اقتصادي واجتماعي فظهرت نتيجة اختلاف تعريف العنف وكيفية قياسه."

وأشارت إلى أن جميع الدراسات التي تجريها الدول العربية على قضايا العنف الأسري بينت أن الزوجة هي الضحية الأولى من قِبل الزوج، يليها في الترتيب الأبناء والبنات كضحايا.

أسباب واضطرابات

وعن الأسباب قالت "العنزي": "إن الكثير من الدراسات أشارت إلى أنها متعددة؛ فمنها ما تكون فردية، تعود إلى الفرد نفسه، كصغر سن الزوجين، أو عدم استعدادهما ونضجهما الشخصي والجسدي والنفسي والانفعالي، وعدم الاستعداد للقيام بدورهما كوالدين. أيضًا تعاطي الكحول أو المخدرات، واضطراب العلاقة بين الزوجين، أو الاضطرابات النفسية، بما فيها الاكتئاب الشديد أو اضطرابات المزاج، إضافة إلى المستوى التعليمي والتدريب الحاصل عليه الفرد للتثقيف بالزواج، أو انخفاض المستوى الاقتصادي، أو التعرض لخبرات عنف أسري سابقة، كأن يكون قد نشأ في بيئة تمت ممارسة العنف فيها."

وأردفت: "من جانب آخر هناك أسباب اجتماعية متأصلة بأفكار المجتمع والعوامل المحيطة بالمجتمع، من أمثلتها التسلسل الهرمي لمكانة الرجل والمرأة، كأن يكون الرجل هو صاحب السلطة، وتكون النظرة للمرأة على أنها الأضعف وصاحبة المكانة الأقل. تلك هي الصورة النمطية للمرأة، التي تتمحور حول أنها فقط زوجة وأم، ومهامها تتمركز حول الاهتمام بزوجها وأبنائها وتربيتهم، وحرمانها من التمتع بحقوقها الأخرى خارج هذا النمط، كالعمل والتعليم وغيرهما، أيضًا وجود العادات والتقاليد التي تعزز من سلوكيات العنف الأسري وممارسته كنوع من إثبات قوة المعنِّف الجسدية في المجتمع."

وتابعت: "أيضًا هناك أسباب مجتمعية، كغياب التشريعات التي تتصدى لمشكلة العنف الأسري بشكل فعال وشامل، والصعوبة في اكتشاف مشكلة العنف الأسري وإثباته، وغياب العقوبات الصارمة ضد المعنِّفين وسلوكياتهم، والنظرة التسامحية تجاه مشكلة العنف، وعدم الاعتراف بوجوده، ولوم الضحية عليه إذا ما تم التحدث عنه، إضافة إلى ضعف الوعي المجتمعي بممارساته، وعدم المبالاة بوجوده."

وبيّنت "العنزي" أن الكثير من حالات العنف الأسري كانت سببًا في تفكك الأسرة، ونشوب الخلاف بين الزوجين، أو انفصالهما.. موضحة أن العنف يدل على وجود خلل في البنية العقدية والخُلقية والعقلية والنفسية لدى هذه الشريحة من الناس، التي انتُزعت الرحمة من قلوبهم، وغدت الوحوش الضارية أرق قلوبًا وأكثر أمنًا منهم.

وواصلت: "العنف الممارَس ضد المرأة ينعكس بشكل واضح على حالتها الصحية والجسدية والنفسية؛ فيؤثر على قدرتها على الإنجاب، كما يبعدها عن تقديم الرعاية السليمة لأطفالها والاهتمام بتعليمهم، ومراقبة تصرفاتهم، وتقديم التوجيه السليم لهم.. ويهز من تقدير الذات لديها، فضلاً عن الصدمات والآثار النفسية طويلة المدى التي تنتج من التعرض للعنف بكل أشكاله."

تعامل سمح من المملكة

ولفتت إلى أن السعودية تعاملت مع المرأة بوصفها شريكًا، مثلها مثل الرجل، لها من الحقوق، وعليها من الواجبات، حسب ما تقره الشريعة الإسلامية السمحاء. مبينًا أن صدور العديد من القرارات، منها ما كان متصلاً بشكل مباشر بدعم دور المرأة في المجتمع، ومنها ما كان ضمن منظومة المؤسسات الحكومية والأهلية، بما ينعكس على عمل المرأة بشكل إيجابي، أصبحت معها المرأة السعودية شريكًا مهمًّا في الكثير من المؤسسات والهيئات والجمعيات الحكومية والأهلية كمجلس الشورى، والمجالس البلدية، والغرف التجارية، والأندية الأدبية، والوزارات. كما أن مركز بلاغات العنف الأسري التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية 1919 يقوم بدور مهم في توعية المجتمع حول دور المرأة، وأهمية حمايتها من العنف بجميع أشكاله.

العلاج

واختتمت "العنزي" قائلة: "لا بد من معالجة قضايا العنف ضد المرأة عن طريق التصدي للتمييز الممارَس ضد المرأة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ودعم المرأة، وتوفير البرامج العلاجية للناجيات من قضايا العنف الأسري، وتكثيف التثقيف، وتوعية المرأة للتصدي لممارسات العنف، وكيفية التعامل معه، واستحداث قوانين حماية صارمة ضد المعنِّف، والمساعدة في المُضي قُدمًا صوب وضع قواعد ثقافية أكثر سلمية."

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

التخصيص .. زيادة قنوات الاستثمار وفرص العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30 مارس 2021م
https://www.aleqt.com/2021/03/29/article_2059886.html

عبد الحميد العمري

صدرت قبل أسبوعين موافقة مجلس الوزراء على اعتماد نظام التخصيص، الذي سيوفر فرصا واسعة أمام الأجهزة الحكومية على مستوى أعداد مشاريع التخصيص المنفذة في المملكة، ومستوى تحفيز القطاع الخاص وإيجاد البيئة الاستثمارية الممكنة للمستثمرين المحليين والدوليين للمشاركة في فرص التخصيص المطروحة، بما سيؤدي إلى رفع مستوى كفاءة الأصول الخاضعة للتخصيص، وتحسين مستوى إدارتها.

وللوقوف بصورة عامة على التغيرات المرتقبة من اعتماد النظام، وبماذا سينعكس على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني من جانب، وعلى أفراد المجتمع من جانب آخر، يمكن الانطلاق لبناء تصور عام لتلك التغيرات المرتقبة من الأهداف الرئيسة التي نصت عليها المادة الثالثة من نظام التخصيص، وهي على النحو الآتي:

(1)المساعدة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للجهات الحكومية، وترشيد الإنفاق العام، وزيادة إيرادات الدولة، ورفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته التنافسية لمواجهة التحديات والمنافسة الإقليمية والدولية ذات الصلة بمشاريع التخصيص.

(2)رفع مستوى شمولية وجودة الخدمات وتوفيرها في الوقت والتكلفة المناسبين، ورفع كفاءة الأصول ذات الصلة بمشاريع التخصيص، وتحسين مستوى إدارتها، والعمل على تجهيز أو إعادة هيكلة القطاعات والأجهزة والأصول والخدمات العامة المراد تخصيصها.

(3)تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد الوطني من خلال مشاريع تحقق الجدوى التنموية للحكومة والجدوى الاقتصادية للقطاعين العام والخاص في الاقتصاد الوطني، وزيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي بما يحقق نموا في الاقتصاد الوطني.

(4)العمل على توسيع نطاق مشاركة المواطنين في ملكية الأصول الحكومية، وزيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة.

حملت التجارب العالمية والمحلية على حد سواء فيما يتعلق بالتخصيص منذ بداية الثمانينيات الميلادية الماضية، كثيرا جدا من النتائج في الدول التي أقدمت على التخصيص، وتنوعت نتائجها وانعكاساتها على أرض الواقع بين حدي النجاح في أغلب تلك التجارب، والفشل من جوانب أخرى محدودة، والتأكيد هنا أن خلاصة تلك التجارب الناجحة منها وتلك التي فشلت أنها أصبحت مرجعية مهمة جدا لأي جهود ومشاريع تخصيص تتم خلال الفترة الراهنة ومستقبلا، وهو بالفعل ما تم أخذه في الحسبان بقراءة عديد من مواد نظام التخصيص الذي تم إقراره أخيرا من مجلس الوزراء، ويعني ذلك أن النظام واللائحة التنفيذية التي سيتم إقرارها لاحقا، قد تحصنا بمزيد من المرونة اللازمة لتنظيم وتسيير مشاريع التخصيص واسعة التنوع والاختلاف من قطاع إلى آخر، وحسبما تشكله كوزن نسبي في الاقتصاد الوطني، وحسب درجة ارتباطها وحساسيتها بالتنمية الشاملة والمجتمع.

وبالتركيز على النتائج المأمولة من التخصيص على مستوى توسيع نطاق مشاركة المواطنين في ملكية الأصول الحكومية، وزيادة فرص العمل والتشغيل الأمثل للقوى الوطنية العاملة، ودون إغفال الأهمية القصوى للأهداف التي سبقت هذا الهدف الاستراتيجي، كما نصت المادة الثالثة المشار إليها أعلاه من نظام التخصيص، فقد حمل الهدف الرابع نافذتين واسعتي النطاق: النافذة الأولى: المتمثلة في فتح فرص واسعة جدا أمام أصحاب الثروات والمدخرات من المستثمرين المحليين للاستثمار لتملك الأصول الحكومية، وهي النافذة المهمة جدا التي سيؤدي وجودها واتساع وتنوع خياراتها، إلى فتح مزيد من قنوات الاستثمار طويل الأجل ذات العائد الأقل مخاطرة، ويخفف بدوره من انشغال أرصدة هائلة من مدخرات وثروات المستثمرين بعديد من أشكال المضاربات غير المحمودة في عديد من نشاطات الاقتصاد، وهذا ما سيخدم - بمشيئة الله تعالى - الاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة من طريقين: الأول: إن تدفق المدخرات

والثروات على الفرص الاستثمارية الناتجة عن التخصيص، سيسهم في زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على النمو بمعدلات أفضل، وتحقق مزيد من تحسن مستويات التنمية الشاملة لبلادنا ومجتمعنا. الطريق الثاني: إن تقلص حجم المضاربات في مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني، سيؤدي بدوره إلى انخفاض الآثار العكسية لتلك المضاربات على الأداء الاقتصادي عموما، والقطاع الخاص والمجتمع تحديدا، لما يشكله انفتاح كثير من الفرص المجدية والآمنة للاستثمار محليا من قطع للطريق على المضاربين، وردا على كثير من الأعذار الواهية من لدنهم، التي وضعوها تبريرا لقيامهم بالمضاربات المحمومة في مختلف نشاطات الاقتصاد، ودون اهتمام من أغلبهم بالأضرار والآثار العكسية الناتجة عن مضارباتهم على الأداء الاقتصادي وكل من أداء القطاع الخاص والمستويات المعيشية لأفراد وأسر المجتمع.
أما النافذة الثانية: فمتمثلة في الزيادة المأمولة والمرتقبة لفرص العمل الكريمة والملائمة أمام الموارد البشرية المواطنة، التي يؤمل أن تسهم بأعلى تأثير ممكن في خفض معدل البطالة، وزيادة توظيف الباحثين والباحثات عن فرص عمل من المواطنين، وأن ترتقي تلك الفرص إلى أفضل مستويات الأجور والمهارات والتدريب والاستقرار الوظيفي اللازم، والمساهمة بصورة أكبر في تحسن مستويات المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع، وخفض الاعتماد إلى أدنى درجة ممكنة على العمالة الوافدة، بالنظر إلى ما تحظى به مشاريع التخصيص من شراكة حكومية، ولتحقيق هذا الهدف التنموي الاستراتيجي المهم جدا، يؤمل أن تخضع جميع مشاريع التخصيص الراهنة والمرتقبة إلى معايير لتوطين الوظائف خاصة، تتسم بقدر أعلى بكثير من معايير برامج التوطين المعمول بها على القطاع الخاص، وتوظيف الشراكة الحكومية هنا كمحفز رئيس لإقرار معدلات توطين أعلى وأكثر إلزاما وصرامة، ويتم اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تكفل تحقيقه من جانب، ومن جانب آخر إقرار المحفزات اللازمة للقطاع الخاص الشريك، وتشجيعه في هذا الاتجاه التنموي المهم والمشروع.

السعودية الإنسانية ومبادرات السلام

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30 مارس 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2063286

مسفر آل رشيد

حينما تعلن المملكة العربية السعودية وهي في موقف قوة عن المبادرة بإنهاء الحرب في اليمن والسعي للسلام ووقف إطلاق النار وتهيئة الوضع لرجوع أطراف النزاع إلى طاولة الحوار والتوافق؛ وفقاً للمرجعيات الرئيسية لحل الأزمة القائمة في اليمن (المبادرة الخليجية، مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، قرار مجلس الأمن الدولي 2216 بخصوص اليمن).. فهذه دلالة واضحة على أن هذا البلد المعطاء وسياسته القائمة على مبادئ حقوق الإنسان والدعوة إلى السلام والأمن ودرء إراقة الدماء والمساهمة الفاعلة في تنمية الشعوب دون أن تهدف لأي مصالح خاصة قد تكتسبها وإن كلفها ذلك الكثير، وليست كغيرها ممن لا يخطون خطوة واحدة إلا لما قد يكتسبون منه وإن كان ذلك على حساب الآخرين أو ضياعهم. ومن هذا المنطلق لا ننسى أن المملكة العربية السعودية كانت ولاتزال الداعم الأول والرئيسي لتنمية اليمن وتطويرها وبناء مؤسساتها ودعم شعبها منذ زمن بعيد، ويتضح ذلك من خلال فقط ما تم رصده من التعهدات التي بلغت في مؤتمر المانحين في عام 2012م ما يتجاوز 56% من تعهدات المجتمع الدولي كاملاً بما في ذلك مليار دولار وديعة في البنك المركزي التي تم تحويلها خلال أربع وعشرين ساعة من مجرد التعهد والالتزام بها، في خطوة غير مسبوقة وتخطٍ لجميع البيروقراطيات والإجراءات التي يتطلبها ذلك.
هذا ليس بغريب وليس بالمرة الأولى التي تُظهر فيها المملكة النيات الحسنة والعطاء والتغاضي عن سوء الآخرين، وتعمد لعدم ذكر ذلك أو التباهي به فلديها العديد من الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية قبل السياسية، فالأخوة، أو الصداقة، أو الدم، هي ما تُبنى عليه المواقف السعودية ويُشهد لها بذلك إقليمياً ودولياً.

كاريكاتير

Error! الاقتصادية جريدة العرب الاقتصادية الدولية **المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30 مارس 2021م** https://www.aleqt.com/2021/03/30/article_2060806.html	
المدينة **المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 17 شعبان 1442هـ - 30. مارس 2021م** https://www.al-madina.com/article/725191	